في نينوى.. أسعار الإسمنت ترتفع مع درجات الحرارة بعد قطع الكهرباء عنها

□ الموصل / نوزت شمدين

كشف مصدر مطلع في الشركة العامة للإسمنت الشمالية، عن ارتفاع أسعار إنتاجها في نينوى من 100 ألف دينار للطن الواحد إلى 150 ألف دينار، وذلك بعد قطع الطاقة الكهرباء عن معاملها. وقال المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه لـ"المدى": إن خطوة وزارة الكهرباء بقطع الطاقة عن معامل الإسمنت، "ستؤثر سلباً على المواطنين، لأن ارتفاع أسعار الإسمنت، سيؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع أسعار العقارات أيضاً"

احد معامل الاسمنت

مجلس محافظة نينوى ناقش المشكلة في جلسته ١٢١ الدورية، التي استضاف فيها محافظ نينوى أثيل النجيفي.

وذكر نائب رئيس مجلس المحافظة دلدار الزيباري، أن "قطع الكهرباء عن المعامل، أدى إلى ارتفاع أسعار مادة الإسمنت باعتبارها مادة أساسية في البناء، ويعتمد عليها سوق نينوى، وخصوصاً المنتج في شركة الإسمنت الشمالية".

وأشار إلى أن مجلس المحافظة قرر خلال الجلسة، استضافة مديري توزيع كهرباء نينوى وشركة الإسمنت الشمالية، لمعرفة إن كان تزويد معامل الإسمنت بالكهرباء سيؤثر على حصص المواطنين من الطاقة.

فيما اتهم عضو المجلس قاسم صالح، وزارة الصناعة والمعادن، بعدم توفيرها المولدات الكهربائية لمعامل الإسمنت، رغم أنها كانت قد بلغت منذ وقت طويل بخطة وزارة الكهرباء بقطع الطاقة عنها، على حد قوله.

وشكك صالح بقدرة وزارة الصناعة على توفير مولدات الكهرباء اللازمة لمعامل الإسمنت خلال وقت قريب، مقترحا على المجلس دعم المعامل بالكهرباء لمدة شهر أو اثنين، لحين قيام وزارة الصناعة بتهيئة مولدات كهرباء خاصة بالمعامل.

أما عضو مجلس المحافظة محمد شاكر الغنام فقد لفت إلى أن بعض المحافظات مثل كركوك تحصل على نحو ٢٠ ساعة من الكهرباء يومياً، في حين أن نينوى وفي ظل ما يسمى بتحسن الكهرباء تحصل فقط على ١٢ ساعة.

وطالب وزارة الكهرباء، باستثناء مشاريع نينوى الصناعية من قطع الطاقة في الوقت الراهن، لحين أن تقوم الأخيرة بإيجاد البديل اللازم، كما حدث في محافظات أخرى.

في حين طالب زميله حمير الطه وزارة الكهرباء، بإضافة ٢٠ ميكاواط إلى حصة نينوى من الكهرباء، لتغطي حاجة معامل الإسمنت وغيرها.

وقال الطه: بأنه يتفهم رغبة الحكومة الاتحادية في توفير أكبر قدر ممكن من الكهرباء ليستطيع المواطنون مواجهة حر الصيف، لكن ذلك سيؤثر عليهم في جوانب أخرى، ومنها ارتفاع أسعار المواد الإنشائية، داعيا إلى "أن تكون هنالك موازنة عادلة، بين جميع القطاعات، لا أن يتم تفضيل حق على آخر"، بحسب تعبيره.

أعضاء آخرون في مجلس المحافظة، طالبوا بربط معامل الإسمنت بالكهرباء الوطنية، وعدم ربطها بالشبكة داخل محافظة نينوى، لكي لا تأخذ من حصة المواطنين، بينما أيد آخرون قطع الكهرباء عن تلك المعامل، "ونقل ما كانت تحصل عليه من الطاقة إلى حصة المواطنين، لكي تخفف عنهم حر الصيف، كون راحتهم أهم من الإسمنت، فليس جميع المواطنين يحتاجون إليه، لكنهم جميعاً بحاجة ماسة إلى الكهرباء".

وكان مجلس محافظة نينوى، قد تفاوض مع جهة استثمارية مقرها في سنجار غرب الموصل، على شراء ٢٠ ميكاواط من الكهرباء، غير أن الأمر وصل إلى طريق مسدود، لعدم امتلاك تلك الجهة الكمية المطلوبة، بحسب دلدار الزيباري نائب رئيس مجلس محافظة نينوى.

وكان مدير عام كهرباء الشمال، قد تحدث قبل نحو أسبوع عن توجيه تلقاه من وزارته بقطع الكهرباء عن المستشفيات ومشاريع الماء، ومشاريع أخرى، إضافة إلى المشاريع الصناعية، بموجب خطة لتوفير ٨ ساعات من الكهرباء كل ٢٤ ساعة.

وبيّن في تصريحات صحفية، أن إنجاز أربع وحدات في محطة كهرباء يجري تنفيذها حاليا جنوب الموصل من قبل شركة تركية، سيساعد في توفير ١٦ ساعة من الكهرباء بدلاً عن ثماني ساعات.

السطور الأخيرة

■ سلام خياط

مؤشرات عض السبابة

في بلد مهشم البنى –كالعراق– تغيب عنه الاستطلاعات الميدانية، الأسبوعية، الشهرية، الفصلية، والسنوية، وتنعدم فيه الإحصاءات الرقمية، أو تتوارى خلف خطب التهويل أو التهوين.. عندئذ، لا بد من البحث عن مجس بديل، حي، يتلمس المسؤول من خلال تقاريره، نبض الشارع، يستمع لصوت المواطن المغيب، ويصغي لشكواه.

المسؤول في معظم أقطار الأرض، لا يستطيع التجول يوميا في الأسواق ليراقب الأسعار، او شطحات التجار، ولا بإمكانه الجلوس في مقاهي العامة ليصغي لهموم العاطلين والمتقاعدين، ولا بوسعه أن يجوب المدارس ليرصد معاناة المعلمين، وخواء المناهج وتيه الطلاب، وليس لديه متسع لقراءة كل الصحف، ولا.. ولا...ولا.

لذا يغدو ضروريا انتداب من يكون عينا للمسؤول، وحاسة سمع وشم له، في هذا المرفق أو ذاك، لا (وهي لا كبيرة) لا أقصد الحاشية التي حول الرئيس، والتي عموما تسعى للمغانم وانتهاز الفرص.

في دوائر صنع القرار في الدول المتقدمة، ثمة مكتب، بكادر متخصص، يرفع للمسؤول خلاصة ما تنشره الصحف، سواء صحف المعارضة والموالاة، يوميا وأسبوعيا، إن ذلك يجنب المسؤول الشطط والوقوع في خطأ الاستنتاج عندما يلقي خطابا أو يرتجل خطبة،، والإخلال بهذا المبدأ، خطأ فادح ربما يفقد السياسي منصبه، وربما يقضي على مستقبله.

الشواهد كثيرة، حدث هذا ويحدث في كل مكان وزمان، لا تستثنى حتى أعرق الديموقراطيات في العالم (بريطانيا)، ففي عهد السيدة تاتشر، أفاضت الصحف البريطانية بالحديث عما أطلقت عليه الرجل الغامض (برنارد إينكام) مستشار السيدة الصحفي، الذي محضته الثقة العمياء، كان مكتبه ملحقا بمكتبها، وكان اجتماعه بالصحفيين يجري يوميا وأسبوعيا، وكانت التصريحات التي يطلقها تكفي لتسعير مضاربات البورصة أو إخمادها، أو لتضخيم الأخبار أو تقزيمها، ظل برنارد يسمع رئيسته ما تحب من الأنباء، ويحجب عنها ما تكره، إلى أن أفاقت يوما لفداحة الضرر، وأدركت أن مستشارها الصحفي قد أضر بها أكثر من خصومها مجتمعين، فسرح، وأضطر للاستقالة، ولكن أوان رأب الصدع كان قد فات.

محبة الرجل لرئيسته ومحاولة إرضائها جر عليها نقمة وبوار رأي، الإخلاص للبلد ومحض النصيحة ونقل الواقع المر، بكل شوائبه هو الهدية المثلى، وطوق النجاة لصاحب الشأن.

مستشارو الرئيس (عيونه ومجساته)، أكثر خطرا عليه من خصومه وأعدائه، بإشارة خاطئة، برأي خديج، بنصيحة فجة، بهمسة زلفى، بود مصطنع، بإخلاص مشوب، تطيح بالمسؤول ــ صاحب القرار ــ من حالق.. عندئذ لا تشفع له دمعة ولا ينفع معه لوم، ولا يبل غيظه أن يعض على سبابته ألما وندما حتى يسيل منها الدم.... فاختر من يمحضك النصيحة قبل عض الأصابع وقبيل غرق المركب.

وعود المسؤولين بتحسين الكهرباء لا تحظى بالمصداقية عند مواطني ذي قار

□ الناصرية / حسين العامل

شكك العديد من مواطني محافظة ذي قار بالوعود التي أطلقها المسؤولون بشأن تحسن إنتاج الكهرباء وانفراج الأزمة، إذ يعاني السكان المحليون من انقطاعات مبرمجة وغير مبرمجة في التيار الكهربائي منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن.

وقال المواطن علي مزهر لـ"المدى": إن معظم الوعود التي أطلقها المسؤولين بشأن تحسن عمل منظومة الكهرباء وزياد إنتاج الطاقة "غير دقيقة وغير صادقة ولا تحظى بثقة المواطن".

وأضاف "وهي كمثيلتها التي أطلقها المسؤولين السابقين في هذا المجال، إذ يطلق كل منهم وعوده المعسولة في الشتاء أو قبل اشتداد درجات الحرارة ولكن ما أن يحل الصيف بحره الشديد حتى تتبخر تلك الوعود ويظل المواطن تحت وطأة المعاناة اليومية ومزاجية أصحاب المولدات".وكانت وزارة الكهرباء قد جددت تأكيدها السبت الماضي على أن إنتاجها من الطاقة سيرتفع إلى ١٣ ألف ميكاواط في العام المقبل، إذ صرح وزير الكهرباء كريم عفتان لعدد من وسائل الإعلام على هامش زيارته لمحافظة كركوك، أن "إنتاج الطاقة يؤمل أن يرتفع إلى ١٣ ألف ميكاواط العام المقبل بعد إكمال المشاريع التي تنفذها الوزارة حالياً"، مشيراً إلى أن إنتاج الكهرباء سيرتفع من ستة آلاف ميكاواط حالياً إلى تسعة آلاف مطلع حزيران المقبل".

بدوره أعرب رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة ذي قار حسين العواد عن عدم ثقته بالوعود التي تطلقها الوزارة بشأن تحسين واقع الكهرباء.

وبيّن العواد في تصريح خص به "المدى" أن المواطن والمسؤول لم يعد يثق بوعود المسؤولين في وزارة الكهرباء، مضيفا "الوعود الكثيرة التي أطلقتها الوزارة لم تظهر بوادرها حتى الآن وإنما زادت ساعات القطع حتى أصبحت الكهرباء ساعة وربع الساعة تجهيز مقابل ثلاث ساعات قطع في الوقت الحاضر".

وتوقع زيادة ساعات القطع عند ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف، محذرا من تصاعد "النقمة الشعبية" نتيجة تردي واقع الكهرباء، لافتا إلى أن "ذروة فصل الصيف المقبل ستكون أسوء من صيف العام الماضي نتيجة تردي واقع الكهرباء".

ونبّه العواد إلى أن محافظة ذي قار لا تحصل حاليا حتى على حصتها المقررة من القطع المبرمج، منوها بأن وزارة الكهرباء حاليا تجهز المحافظة بأقل من حصتها المقررة، إذ قلصت الحصة من ٣٠٠ ميكاواط إلى ٢٠٠ ميكاواط في الآونة الأخيرة.

واختتم رئيس لجنة الطاقة حديثه بالقول: "وزارة الكهرباء فشلت فشلا ذريعا في تحسين منظومة الطاقة الكهربائية وتلكأت في تنفيذ ما قطعته من وعود سابقة".

مكتب المفتش العام لأمانة بغداد حقق في ١٨٠ قضية ويحيل ١٦ منها إلى النزاهة

□ بغداد / هالة كريم

أعلن مكتب المفتش العام في أمانة بغداد إنجاز ١٨٠ قضية تحقيقية خلال العام الماضي من أصل ٢٥٠ قضية، فيما أحال ١٦ قضية إلى هيئة النزاهة.

وقال مدير العلاقات والإعلام للأمانة حكيم عبد الزهرة لـ"المدى": إن التقرير السنوي لمكتب المفتش العام أعلن أن عدد القضايا التحقيقية للعام ٢٠١١ بلغت ٢٥٠ قضية أنجز منها ١٨٠ فيما لا تزال ٧٠ قضية أخرى قيد الانجاز".

وأشار إلى إحالة ١٦ قضية إلى هيئة النزاهة لوجود مخالفات جزائية، مضيفا أن مكتب المفتش أجرى تقييما شاملا لأنشطة ثلاث من الإدارات العامة من قبل شعبة تقييم الأداء في قسم التدقيق، إضافة إلى تقييم أداء ٨ من الشعب القانونية من قبل قسم التحقيق، فضلا عن إنجاز تدقيق شامل لأنشطة ٨ إدارات من قبل شعبة التدقيق في قسم التدقيق".

وبيّن عبد الزهرة أن مكتب المفتش العام قام بتدقيق ٤٦ عقدا ومناقصة من خلال التدقيق الشامل لبعضها وتدقيق مسودات العقود قبل التعاقد وإبداء الملاحظات بشأنها، مشيرا إلى أن المكتب قام بـ٢٨٧ زيارة تفتيشية لمعظم تشكيلات أمانة بغداد.

وأضاف أنه بحسب التقرير بلغ عدد الزيارات التحقيقية خلال العام الماضي ١٦٨ زيارة من خلال قسم التحقيق وأعضاء اللجان التحقيقية لأغراض التحري والتحقق من الأدلة، مضيفا أن المكتب تسلم ٢٣٧٤ شكوى، منها ١٤٦ شكوى عن حالات فساد إداري أو إهمال أو تقصير والشكاوى المتبقية تخص الخدمات.

ولفت عبد الزهرة إلى أن المكتب تابع تقارير ديوان الرقابة المالية مع الجهات المعنية، والبالغ عددها ١٢٨ تقريرا، إضافة إلى تقارير وكتب هيئة النزاهة البالغة ٩٤٧، واتخاذ الإجراءات الإدارية بصددها.

وذكر عبد الزهرة أن "المكتب قام بمتابعة إجراءات الأمانة في ما يتعلق بالقضايا التحقيقية والتأكيد على تعديل إجراءات وتوصيات اللجان التحقيقية بما ينسجم مع القوانين النافذة، فضلا عن استمرار التعاون مع هيئة النزاهة وهيئة خدمات بغداد ومجلس محافظة بغداد بهدف النهوض بأداء دوائر الأمانة".

مختصون يطالبون بتأمين الحماية القانونية للمرأة والارتقاء بواقعها

□ بابل / إقبال محمد

أوصى متخصصون ومهتمون بشؤون المرأة في محافظة بابل بالارتقاء بالتشريعات القانونية الخاصة بحماية النساء، مشددين على فرض عقوبات توازي الجريمة المرتكبة.

التوصيات خرجت بها دورة أقامتها منظمة (بنت الرافدين) في الحلة لمناقشة الحماية القانونية للمرأة والارتقاء بواقع التشريعات القانونية، وفرض عقوبة على قدر الجريمة، وكذلك ناقشت الدورة فرض عقوبات على ذوي المخطوفة في حال اعتدائهم عليها بالضرب بعد تحريرها من خاطفيها، ومعاقبة الخاطف بحسب القانون حتى في حال زوجها من المخطوفة وذلك لعدم تكرار هكذا حالات.

وأكدت الدورة التي حضرتها "المدى" على تعديل المادة القانونية بما يتلاءم مع الجريمة، أي أن يعاقب من يقوم بالاغتصاب بما يتناسب وهذه الجريمة لا أن يعاقب بجريمة الخطف لكون هذه العقوبة تظلم المرأة ولا تعطيها الحق في الدفاع عن نفسها، فضلا عن المطالبة بإلغاء فقرة زواج الخاطف من المخطوفة ووضع رادع قانوني لذلك.

رئيسة منظمة (بنت الرافدين) الدكتورة علياء الأنصاري أوضحت لـ"المدى" أنه ضمن برنامج المنظمة الداعم لحماية المرأة والهادف إلى تعديل بعض المواد القانونية من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل، أقامت المنظمة هذه الدورة ضمن برنامج الحماية القانونية للمرأة وللارتقاء بواقع التشريعات القانونية.

وبيّنت أن الدورة تضمنت التعريف بالمواد القانونية العراقية التي تهتم بالمرأة وما في تلك القوانين من عنف وتمييز ضدها واكتشاف الثغرات القانونية ومحاولة تقليل العنف ضدها، مشيرة إلى أن الدورة ١٦ مشاركا من كلا الجنسين، واستمرت لمدة أربعة أيام.

وأفادت الأنصاري بأن اليومين الأولين تم التعرف على القوانين العراقية "وبالأخص قانون العقوبات الخاص بالمرأة الذي يفسح مجالا واسعا أمام الجاني لارتكاب جريمته، إضافة إلى التعرف على المواد الدستورية المتعلقة بهذا المجال".

وأضافت أنه في اليومين الآخرين تم تناول كسب التأييد وآلية تحشيد الرأي العام ومناصرة قضايا المرأة، وكيفية إدارة حملات المدافعة، وبناء حملة قانونية لمحاولة التغيير في بعض بنود مادة العقوبات ورفعها إلى المشرع العراقي، مشيرة إلى أنه تم خلال الدورة دراسة المادة ٤٢٧ وهي مادة الاختطاف والاغتصاب وما يترتب فيها من ظلم على المجني عليها.

فيما تحدثت حوراء الربيعي لـ(المدى)، وهي إحدى المشتركات في الدورة، عن أهمية هذه الدورة قائلة: تمنحك الدورة التوسع في الأفكار وتبادل الآراء بين المشتركين، وتوفر الخبرات الكافية لدى المدربين من الناحية القانونية أو من ناحية حملة المدافعة، وأيضا القدرة على إيصال المعلومة وتطوير القدرات الفعلية لدينا واستنفار الطاقات".من جانبه، أكد سعد محسن لـ"المدى" أن المادة القانونية ٤٢٧، "فيها إجحاف للمرأة وظلم لها، وهي غير منصفة اتجاه المرأة وتمنح المجرم التهرب من الجريمة، وهذه الفقرة تسلب حقوقها وتناصر الرجل في حالة الاختطاف والاغتصاب ونطالب المشرع العراقي بتعديلها وإنصاف المرأة".

الصحة تحدّد ضوابط التقديم للدراسات الأولية والعليا لموظفيها

□ بغداد / غضنفر العيبي

حددت وزارة الصحة الضوابط الخاصة لموظفيها الراغبين بالتقديم للدراسات الأولية والعليا داخل العراق أو خارجه للعام الدراسي ٢٠١٢ – ٢٠١٣. وأوضح المدير العام لدائرة التخطيط وتنمية الموارد في الوزارة الدكتور جاسب لطيف الحجامي لـ"المدى" أنه من بين الضوابط أن يتعهد الحاصل على شهادة عليا بالعمل في وزارة الصحة حصراً بعد التخرج، مشترطا أن يكون المتقدم للدراسة قد أكمل سنتين خدمة فعلية من تاريخ المباشرة في الوظيفة.وأضاف انه لا يجوز للمتقدم الانسحاب من دراسة حصل فيها على عدم ممانعة والتقديم إلى دراسة أخرى، مؤكدا أن التقديم يكون على دراسة واحدة فقط خلال العام الدراسي، مضيفا "أما في حالة المتقدمين لدراسة البورد العراقي والعربي فيمكن لهم الانسحاب والتغيير بينهما فقط قبل دخول الامتحان التنافسي".

وبين الحجامي أن كل موظف وجهت له أية عقوبة إدارية أو تغيب لمدة ثلاثة أيام فأكثر خلال السنة الأخيرة لا يسمح له التقديم للدراسة، مشددا على أن لا يكون المتقدم قد سبق له أن تم قبوله في الدراسات العليا في الجامعات العراقية أو العربية أو الأجنبية وألغي قبوله بسبب يعزى إلى تقصيره أو تركه الدراسة.وذكر انه يحق للممارسين والمقيمين الأقدمين أو الاختصاص في فروع طب المجتمع وطب الأسرة والتخدير وطب الطوارئ والطب العدلي والطب النفسي، التقديم للدراسات العليا في فرعه حصرا، ولا يجوز له التقديم للفروع الأخرى لحاجة الوزارة لهذه الاختصاصات.وتابع بالقول: لا يحق للمرقن قيده في فرع معين التقديم للدراسة إلا إذا أعادته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى مقعده الدراسي وفي نفس الفرع، لافتا إلى أن المرقن قيده لا يمنح إجازة دراسية في حالة عدم حاجة الوزارة لاختصاصه.ونبه الدكتور الحجامي إلى أنه لا يجوز للمتقدم رفع طلبين لأكثر من دراسة عليا في العام الدراسي الواحد، وسيتم إلغاء الطلبين وعدم الممانعة لكلا الدراستين في حال منحها وتتحمل الدائرة المعنية التبعات المترتبة على ذلك، مؤكدا على عدم ترويج الطلبات للمتمتعين بإجازات لستة أشهر فما فوق.واختتم الدكتور الحجامي حديثه بالقول: إن "التقديم للدراسات العليا (الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه) سيتم على قنوات القبول العام، وذوي الشهداء، والمفصولين والسجناء السياسيين، والمبدعين والموهوبين، وبحسب خطة الوزارة"، مبينا أن سيكون التقديم على قناة النفقة الخاصة للمجموعة الطبية والتمريضية والهندسية والإدارية.